تلاسن بين عدد من النواب (تصوير: صالح محمد)

الحضور الحكومي

# وسيستمر الفصل التشريعي حتى نهايته

## نايف الحجرف: لن أتراخى عن تطبيق القانون على الجميع دون استثناء فيما يخص أي جريمة أموال

■ ملتزم بالقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية فلن أتعامل بغير القانون وأقسم بالله أن أطبق القانون على الجميع

■ عبدالكريم الكندري: سأستجوب رئيس الوزراء «فإما أن نجد الحل أو ترحل الحكومة»

■ بدر الملا: أؤكد على استجواب وزير المالية بداية يونيو نتيجة التعامل السلبي مع جرائم الأموال العامة

العقيل تشرح أسباب قضية البطالة

■ الرومي: رفض المتقدم للوظيفة يعد حقاً له كونه يريد راتباً أفضل وهذه مشكلة أوجدتها الحكومة بتفاوت الرواتب

■ الدمخي: الدولة لا تطبق القانون ولا تحاسب من لا يطبق العدالة ووزير يسخر كل شيء من أجل الانتخابات

■ الشاهين: لا نملك الحديث عن قضية القبيضة إلا ونستذكر آلاف المواطنين الذين خرجوا ضد هذه القضية

حكومية لا تخضع لتعيينات «الخدمة المدنية».. ونحن نطلب من الجهات مطلع ابريل من كل عام الاحتياجات ولكن هناك جهات غير محتاجة..سنبدأ الإحلال في عدد من الوظائف في القطاع العام لكن المشكلة في التعليم فهناك تخصصات لا يوجد فيها كويتيون كالكيمياء والرياضيات.. نحتاج إلى الوظائف الطبية والصحية من غير الكويتيين عند افتتاح المستشفيات والمراكز الصحية.. وهذه حقيقة..عدد الوافدين في القطاع الخاص مليون و639 الفا و461 مقابل 61 الفا و810 كويتيين..التعيين الجديد في الحكومة 10 آلاف وظيفة والإحلال نحو 3 آلاف.. وفي القطاع الخاص الإحلال 15 الفا سنويا..وهناك 9400 وظيفة مناسبة للكويتيين في القطاع الخاص..واتمنى من المجلس التعاون في سبيل إحلال 160 الف وظيفة فنية بالقطاع الخاص.

خليل أبل: الحلول التي تطرحها الحكومة عامة دون برامج وارقام.

عاشور: العرض المقدم من الناحية الفنية ممتاز لكن الواقع يقول غير ذلك.. الحكومة تدقق على شهادات الكويتيين في حين ان بعض الوافدين يحمل شهادات مزورة ومضروبة ولا يتم التدقيق عليها؟!

أسامة الشاهين: 25 في المئة من عمال الحكومة غير كويتيين وهناك 1000 إداري غير كويتي يتقاضى الف دينار.

حمدان العازمي للوزيرة جنان بوشهري: ماذا فعلت للخدمات في القضية الإسكانية وكل نائب يكلمها عن تعيين تقول انا كل نائب معطيته تعيين اثنين.

سجال حاد بين صلاح خورشيد وحمدان العازمي على خلفية حديث الأخير عن الوزيرة جنان بوشهري.. ورئيس الجلسة عيسى الكندري: سارفع الجلسة إذا استمر السجال.

عبدالله الرومي: رفض المتقدم للوظيفة يعد حق له كونه يريد راتبا افضل وهذه مشكلة أوجدتها الحكومة في مسالة الكوادر وتفاوت الرواتب.

محمد الدلال: المعلومات والبيانات الواردة للجنة الموارد البشرية بشأن قضية الإحلال والتوظيف ليست دقيقة.. وافكر بالاستقالة من اللجنة لأنها لم تستطع عمل شيء.

عادل الدمخي: الدولة لا تطبق القانون ولا تحاسب من لا يطبق العدالة ووزير يسخر كل شيء من أجل الانتخابات ولا أحد يقدر يحاسب.

صلاح خورشيد: لا اتفق مع الوزيرة العقيل عندما تقول إن اكثر الوافدين في قطاعي التعليم والصحة.. إنما الاكثر هم في القطاع النفطي.

شعيب المويزري: حقوق الكويتيين لا يجب أن تناقش في مجلس الأمة ويجب محاسبة اي شخص يمس حقوقهم.

خالد العتيبي: 14 الف كويتيعاطل.. و3 مليون وافد يعملون بالقطاعين العام والخاص.

عبدالله الكندري: الاختبارات الشفوية هي المفتاح السحري للواسطة فالاسئلة تقتصر على وين ساكن وشنو اسمك ومنو ربعك.. واتمنى القضاء عليها.

عدنان عبدالصمد: قضيةالتوظيف تحتاج جهدا أكبر ولا تتوقف عند توصيات.. واقترح تشكيل لجنة في فترة الصيف تخصص لبحث التوظيف.

امين عام مجلس الأمة يتلو توصيات مقدمة من قبل عدد من النواب بشأن قضية الإحلال.

أهم ما جاء بتوصيات مجلس الأمة بشأن قضية البطالة والتوظيف:

- زيادة ورفع الرواتب المتدنية.
- تقديم تقرير نصف سنوي في ما يخص البطالة لمجلس الأمة.
- إنشاء مشاريع عملاقة تدر للدولة بالربح وتوفر فرص عمل
- حل مشكلة عدم توظيف خريجي الهندسة في القطاع النفطي وغيره.

المجلس ينتقل لطلب مناقشة موضوع الشهادات المزورة.

خليل أبل يطلب تأجيل النقاش في الشهادات المزورة لحين انتهاء اللجنة التعليمية من إعداد تقريرها خلال اسبوعين.. والمجلس يوافق.

المجلس يناقش إحالة نواب حاليين وسابقين للنيابة على خلفية قضية تضخم حساباتهم بعد إضافة إحالة شركات وصناديق عقارية واستثمارية وتجارية للنيابة وتعامل نواب بأسهم مع الحكومة.

بدر الملا: أؤكد على استجواب وزير المالية بداية يونيو نتيجة التعامل السلبي مع هذه القضية.. والإجراءات التحفظية في قانون غسل الأموال يجب أن تطبق.

يوسف القضالة : يجب إحالة القيادات الحكومية المشتبه بتعاملاتهم المالية إلى النيابة.. وعلى من الحكومة عدم الوقوف عند ارسال البلاغ والاستئناف اذا حققت قضايا الرشوة.

أسامة الشاهين: لا نملك الحديث عن قضية القبيضة إلا ونستذكر آلاف المواطنين الذين خرجوا ضد هذه القضية في وقت سابق وفي مقدمتهم النائبان الحربش والطبطبائي الذين فقدا عضويتهما بسبب الاحتجاج على هذه القضية فضلا عن مسلم البراك والطاحوس والوعلان وغيرهم.

عبدالوهاب البابطين : اسجل كامل الشكر والتقدير لرياض العدساني لكشف كل مايسيء للمؤسسة التشريعية.. ونحن قلنا بان الخلل في مكان آخر واوقفتنا بامعالي الرئيس سابقا.

رياض العدساني: القضية نوعان استغلال سلطة وتضخم حسابات.. والتوصية الغرض منها إلزام الحكومة بتقديم بالتظلم إذا حفظت القضية..نائب سابق تعامل مع تاجر وتعاملات التاجر 11 مليونا وبمتوسط شهري مليون.. والتاجر امواله من غسل الأموال والنائب لم يثبت مصدر الأموال..النائب السابق كان في مجلس 2013 وحول للتاجر 600 الف.. والنائب يدعي إنه تاجر.

وزير المالية نايف الحجرف: الحكومة تؤكد ان حرصها لا يقل عن حرص النواب ونحن اقسمنا على الأمانة والصدق.. واقسم بالله لو أخوي ولد امي وابوي ساطبق القانون عليه ولكن علينا معرفة بان هناك اجراءات كبيرة يجب ان تتخذ.... القانون الزم المؤسسات المالية بإخطار وحدة التحريات باي تجاوزات تتم على الارصدة او غسيل الأموال او تمويل الإرهاب.. 4388 بلاغا قدم لوحدة التحريات منذ بداية عملها 2015 نتج عنها 465 إحالة للنيابة و277 ملفا احيل لأمن الدولة.. ونؤكد ان القوانين وضعت كي تطبق في هذه القضايا لأنها الضمانة بعد الله.

مجلس الأمة يوافق على توصية نيابية بتقديم الحكومة تقريرا دوريا كل 6 أشهر لمتابعة تضخم الحسابات والشبهات المالية

الرئيس الغانم يرفع جلسة مجلس الأمة إلى 30 ابريل

## «الميزانيات» البرلمانية: «الإطفاء» أجرت مناقلات مالية دون حاجة فعلية أو استغلال

كشف رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن الإدارة العامة للإطفاء أجرت مناقلات مالية دون الحاجة الفعلية لها ودون استغلالها.

وقال عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروع ميزانية الإدارة العامة للإطفاء للسنة المالية الجديدة 2019 / 2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017 / 2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة ناقشت ما قامت به الإدارة العامة للإطفاء من مناقلات مالية شكلت 40 بالمئة من إجمالي بنود ميزانيتها للسنة المالية 2017 / 2018، إضافة إلى إجراء البعض منها دون الحاجة الفعلية لها ودون استغلالها وأكدت اللجنة على ضرورة اجراء الدراسات الفنية والملائمة لاحتياجات الإدارة لتجنب تخصيص اعتمادات مالية دون استخدامها أو النقل منها.

وأوضح عبد الصمد أن اللجنة تبين لها تدني وانعدام الصرف على المشاريع الإنشائية في الإدارة بشكل عام على الرغم من أهميتها، كون أن غالبيتها عبارة عن مراكز للإطفاء لاسناد عمل الإدارة العامة للإطفاء، وأكدت اللجنة ضرورة المتابعة والتنسيق مع الجهات المختصة لتذليل معوقات تنفيذ العمل والانتهاء من إجراءات طرح المناقصات وتوقيع العقود اللازمة لتفادي عدم الاستفادة من الاعتمادات المخصصة لها.

ولاحظت اللجنة انخفاضا إيجابيا ملحوظا بنسبة 83 بالمئة في عدد المخالفات المالية المسجلة من قبل جهاز المراقبين الماليين للسنة المالية 2017 / 2018 في حين كانت الإدارة العامة للإطفاء تعد من أعلى الجهات الملحقة في حجم المخالفات في السنة المالية السابقة 2016 / 2017، من جانب آخر أكدت اللجنة ضرورة الاستمرار بذات النهج لتسوية ملاحظات ديوان المحاسبة وزيادة الجهد في معالجتها وعدم تكرارها.

النائب آبل يستشيط غضبا

مشاورات

ترحيب كبير برئيس البرلمان الماليزي